الجمهورية التونسية

المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة بتونس في 12 أفريل 2012 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل برنامج تأمين طاقة الإنتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشراب

(2012 / 30)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 25 / 06 / 2012

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* نسخة من اتفاقيتي الضمان والقرض،
* مذكرة تعليل مطلب استعجال النظر بتاريخ 4 جويلية 2012.

تاريخ انتهاء الأشغال: 17 / 07 / 2012

رئيس اللجنة: السيد الفرجاني دغمان **مقررة اللجنة :** السيدة لبنى الجريبي

نائب الرئيس: السيد المصدق شيخ روحه **المقرر المساعد الأول:** السيد المعز بالحاج رحومه

المقرر المساعد الثاني : السيد المنجي الرحوي

نظـــر اللجـــــان

لجنـــة الماليـــة والتخطيـــط والتنمية	لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية	لجنـــة الطاقة والقطاعات الإنتاجية	لجنة البنية الأساسية والبيئة
تاريخ إحالة المشروع على اللجان : 05 جويلية 2012			
جلسة اللجنة : 09 جويلية 2012	جلسة اللجنة : 10 جويلية 2012	جلسة اللجنة : 05 جويلية 2012	جلسة اللجنة: 16 جوينية 2012
القرار : الموافقة	القرار : الموافقة	القرار : الموافقة	القرار: الموافقة
تاريخ إنهـــاء الأشغال : 09 جويلية 2012	تاريخ إنهـــاء الأشغال : 10 جويلية 2012	تاريـــخ إنهـــاء الأشغال : 05 جوينية 2012	تاريـــخ إنهـــاء الأشغال : 16 جويلية 2012
رئيس اللجنة : الفرجاني دغمان	رئيسة اللجنة : سعاد عبد الرحيم	رئيس اللجنة : معز كمّون	رئيس اللجنة : أحمد الخصخوصي
المقررة : لبنى الجريبي	المقرر : إيـــــاد الدهماني	المقرر : عبد العزيز القطي	المقرر :سلمى صرصود

أولا ــ تقديم المشروع:

يعدّ توفير الماء الصالح للشرب لجميع المواطنين بالمناطق الحضرية والريفية بالكميات اللازمة والجودة العالية من أهم أهداف المرحلة المقبلة وهو حق لكل المواطنين لضمان أبسط مقومات العيش الكريم.

وفي هذا الإطار تضمن الدولة التونسية القرض المسند من الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بمبلغ قدره 40 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 80 مليون دينارا، وذلك للمساهمة في تمويل برنامج تأمين طاقة الإنتاج وتأهيل وتدعيم البنية الأساسية لإنتاج الماء الصالح للشرب.

ويشمل هذا البرنامج 23 مشروعا تخص 6 منظومات مائية موزعة على كامل تراب الجمهورية إضافة إلى اقتناء 340 ألف عداد لتغيير العدادات غير المصنّفة والمعطبة مما سيمكن من تحسين المداخيل بالنسبة للشركة.

وتبلغ الكلفة الجملية للبرنامج حوالي 106 مليون دينارا يتم تمويلها كما يلي:

- ✓ قرض من الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 40 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 80 مليون دينارا،
- ✓ تمويل ذاتي من الشركة بقيمة 24 مليون دينارا.

وسيتم سحب هذا القرض على ثلاثة أقساط ووفق الشروط التالية :

- ✓ نسبة الفائدة : متغيرة وتساوي أوريبور (سعر الفائدة على القروض بين البنوك الأوربية) 6 أشهر + 25 %، لكنها قارة بالنسبة لكل قسط مسحوب على أن لا تقل هذه النسبة عن 0.25 % ولا تتجاوز 6.34 % سنويا،
- ✓ فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال،
- ✓ نظام التسديد: سداسي أي مرتين في السنة.

كما تنصّ الاتفاقية على إمكانية اختيار نسبة فائدة قارة من قبل المستفيد.

ثانيا ـ أعمال اللجنة وتوصياتها:

اتّصلت لجنة المالية والتخطيط والتنمية بمشروع هذا القانون بصفتها متعهّدة أصلية إلى جانب لجنة الحقوق والحريات ولجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية في الجوانب الداخلة في اختصاصهما.

واجتمعت اللجنة يوم الاثنين 9 جويلية 2012، واطّلعت على مختلف مكوّنات المشروع، كما تدارست شروط القرض المسند من الوكالة الفرنسية للتنمية لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

وبعد دراسة أهداف البرنامج، وبخصوص الجانب المتعلق بإعادة تأهيل البنية الأساسية المتداعية لملاءمتها وطاقة الإنتاج المطلوبة والحدّ من التسرّبات، ارتأت اللجنة الاستئناس برأي لجنة البنية الأساسية والبيئة في الجوانب الداخلة في اختصاصها.

ورأت لجنة البنية الأساسية والبيئة أنّ هذا المشروع له فائدة كبرى بالنسبة إلى المرافق العامة بما يعود بالفائدة على المجموعة الوطنية خاصة بالنظر إلى حاجة البلاد الماسّة لهذا القطاع وليس لها أي احتراز عليه خاصة في ما يتعلق بمجال نظرها.

وتميّزت المناقشات داخل لجنة المالية والتخطيط والتنمية بجملة من المقترحات والتوصيات تعلقت أساسا بـ:

- التذكير بأن القرض ممنوح بالاورو وبالتالي يستوجب أخذ التدابير اللازمة للحماية من مخاطر الصرف.

- إمكانية التفـــاوض بشأن نسبة الفائدة أو التوجه إلى نسبة فائدة قارة مع اعتماد الوسائل الكفيلة للحماية عند السداد والعمل على مراجعة الحد الأقصى لهذه النسبة الذي يعتبر مرتفعا.
- الانتباه إلى ظاهرة البناء الفوضوي والذي يزيد من تفاقم الوضع وصعوبة توفير الماء الصالح للشرب لكل المتساكنين.
- العمل على إرساء منظومة مراقبة للتعاملات المالية للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه.
- إعطاء أكثر توضيحات بخصوص الولايات والمعتمديات المنتفعة بهذا الاستثمار.
- إيجاد طريقة مثلى تضمن أكثر عدالة في استهلاك كميات المياه مع عدم استعمال المياه الصالحة للشرب في أغراض ترفيهية أو صناعية.
- تقديم إحصائيات ومعطيات مدقّقة حول المناطق التي لا تتوفر بها المياه الصالحة للشرب عند مناقشة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2013 واعتبار الاستثمارات في هذا المجال من أولويات العمل الحكومي.
- العمل على إرساء مراقبة سابقة ولاحقة للانجاز في مستوى الوزارات المعنية لتجنب إهدار المال العام وضمان الجودة المطلوبة على المدى الطويل لمشاريع البنية الأساسية .
- مراجعة طريقة عمل الجمعيات المائية.
- كما تقدّم النواب بتوصية عامة تتعلق بتوخي إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار المعطيات الجغرافية والتجارية بالاعتماد أساسا على الكفاءات والخبرات في المجال إلى جانب ضمان تصرف رشيد في الموارد المائية بما يخدم الأجيال المقبلة.

ثالثا ـ قرار اللجنة:

تمّت الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيـــس اللجنـــة

الفرجاني دغمان

المقرر المساعد الثاني

السيد المنجي الرحـوي